تقرير لـ«الأمناء» يبحث دلالات التحليل السياسي لمركز مسارات الذي رصد عوامل قوة الانتقالي وكيف وصل لمرحلة متقدمة..

هذه أبرز عوامل القوة التي يمتلكها الانتقالي الجنوبي

الانتقالي.. جدارة التمثيل لشعب الجنوب وقضيته

دلالات حرص الانتقالي أن يكون طرفا مستقلا يوازي الشرعية وليس جزءا منها

خطوات لتحقيق تطلعات شعب الجنوب منذ اندلاع ثورته قبل (13) عاما

«الأمناء» قسم الرصد:

أصدر مركز مسارات للاستراتيجيا والإعلام تحليلا سياسيا رصد خلاله أبرز عوامل القوة التي يمتلكها المجلس الانتقالي الجنوبي.

وقال المركز: «يبدو أن المجلس الانتقالي الجنوبي سيكون أمام مسؤوليات كبيرة تتعاظم كل يوم في الحاضر وتكبر كلما اتجه نحو المستقبل، وذلك نابع من جدارة التمثيل (للشعب والقضية) التي استطاع أن ينتزعها دون غيره من القوى الجنوبية المنتمية لثورة الحراك السلمي».

وأضاف: «هناك عوامل كثيرة جعلت من المجلس الانتقالي يستحق الجدارة في التمثيل خلال المرحلة الماضية وفي الحاضر وربما المستقبل، ومن أبرزها التنظيم والانتشار الذي يحظى به المجلس عن سائر القوى الجنوبية الأخرى، حيث استطاع المجلس بناء هياكله ودوائره بصورة سريعة ومرتبة، وأسهمت الثلاث السنوات الماضية في انتشار المجلس على كافة المساحة الجنوبية وعلى مستوى القيادة العليا والمركزية والمحافظات والمديريات والعزل وبصورة تراتبية وأكثر تنظيما وتنسيقا وترابطا».

وتابع: «بالإضافة إلى كل ذلك، هناك القوة يمتلكها المجلس والناتجة عن عاملين، العامل الأول: ويتمثل في الالتفاف الشعبي الذي يحظى به المجلس في الجنوب، وقد ظهر ذلك في الفعاليات والتظاهرات التي دعا لها المجلس خلال السنوات الثلاث الماضية من تأسيسه وسميت يومها بـ (المليونيات) لضخامة المشاركة والحضور فيها. والعامل الثاني: ويتمثل في القوة العسكرية والأمنية في الجنوب التي تدين بالولاء للمجلس الانتقالي.. وبحسب المعلومات، فقد قُدرت بمائة ألف فرد معظمها تلقى التدريب والتأهيل على يد التحالف العربي، ويقوم معظمها بمسؤوليات أمنية وعسكرية في العاصمة عدن والمحافظات المجاورة منذ ست سنوات خلت».

وأكمل: «وهذان العاملان منحا المجلس الانتقالي الجنوبي القوة والحضور الكبير على المستويين الداخلي والخارجي، وعززا من حضوره السياسي محليا وإقليميا ودوليا كلاعب معترف به وطرف أساسي ومستقل في الشراكة مع الحكومة اليمنية التي تأسست بناءً على اتفاق الرياض الموقع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والسلطة الشرعية اليمنية قبل عام ونيف».

واستطرد: «لقد منحت القوة المنظمة سياسيا والمنتشرة عموديا وأفقيا والقوة المدربة أمنيا وعسكريا منحت المجلس الانتقالي الإمكانات الكبيرة والنفوذ الطاغي الذي يمكنه من تجاوز القوى الأخرى في الساحة الجنوبية والفوز بجدارة لتمثيل القضية الجنوبية محليا وإقليميا ودوليا، وهذا ما كان يتطلع إليه الشعب في الجنوب منذ اندلاع ثورته الظافرة قبل نحو (13) عاما ونيف (كيان منظم وقوي)، وهذا ما تحقق لهم في المجلس الانتقالي الذي يحظى بدعم إقليمي كبير وتأييد لدى دوائر غربية وخارجية عديدة».

استحقاق التكليف

وقال المركز: «لم يبادر الشعب في الجنوب إلى تكليف المجلس الانتقالي الجنوبي بتمثيله وحمل قضيته السياسية للعالم استنادا إلى شعور عاطفي، بل انطلاقا من توجهات منطقية نابعة من أهمية وحساسية اللحظة التاريخية التي كان يعيش فيها الجنوب، وقد حققت قواته ومقاومته الباسلة الانتصار الكبير على قوات الحوثي وصالح، وحاجة الشعب إلى حامل سياسي منظم وإطار واسع يعلي من شأن هذا الانتصار ويحافظ عليه ويترجمه إلى واقع ملموس، بالإضافة إلى سد الفراغ الذي تركته السلطة الشرعية في عدن ومحافظات الجنوب المحررة، وتمثيل قضيته السياسية.. لذا جاء تأسيس المجلس تلبية لهذه الحاجات الضرورية والملحة وليس كردة فعل على إقالة المحافظين كما كان يردد البعض».

وأضاف: «لقد احتشد الجنوبيون في تظاهرات مليونية في شارع مدرم بالعاصمة عدن، ابتداء من يوم الإعلان التاريخي في 4 مايو 2017م وما تلاها لتكليف المولود السياسي الجنوبي الجديد والمهم للتصدي للمرحلة التي يبحث فيها الجنوبيون عن ذاتهم ووجودهم، وقد رمت الأحداث وتطوراتها بالمسؤولية على عاتقهم وترجمة لتضحياتهم الطويلة من أجل استعادة دولتهم المصادرة، وكان المجلس الانتقالي الجنوبي هو التعبير الصريح عن هذه التطلعات الكبيرة وليس غيره.. لذا فقد استحق التكليف مجازفا في ظروف صعبة بقياداته وعناصره من أجل تحقيق تطلعات الناس وتعميق شراكته مع التحالف لقيادة مرحلة هي من أصعب المراحل التي تمر بها البلاد، شاركت فيها قواته وعناصره - ومازالت - في الحرب ضد مليشيا الحوثي في الشمال والمناطق الحدودية والعمل على تطبيع الوضع الأمني في العاصمة عدن ومناطق الجنوب المحررة ومكافحة الإرهاب بفدائية قل نظيرها».

وتابع: «عندما تقدم التضحيات في الميدان من أجل تحرير بلدك وأنت ما تزال في إطار مقاومة شعبية، فإنه من المتوقع أن تحظى بدعم الشعب لك عندما تقرر ممارسة العمل السياسي، وهذا ما حدث مع القيادات الجنوبية التي قررت تأسيس المجلس الانتقالي، لتعقد بهذه الخطوة الشراكة والموازنة بين حماية الناس وإدارة قضيتهم العادلة، وهذا ما درج عليه المجلس الانتقالي منذ تأسيسه، ومع مرور الوقت يحقق المجلس نجاحات كبيرة، ولكن اليوم في حماية الدولة وإدارتها وهي التجربة التي ستكسب الانتقالي وقواته الخبرات المطلوبة للمستقبل».

المجلس الانتقالي

وأشار المركز إلى أن: «المجلس الانتقالي الجنوبي هو هيئة سياسية تم الإعلان عن هيئته الرئاسية في 11 مايو 2017م، تضم الهيئة الرئاسية للمجلس المعلن 26 شخصية برئاسة اللواء عيدروس الزبيدي، وبينهم محافظون ومحافظون سابقون، ووزراء ووزراء سابقون، ووكلاء وزارات وسياسيون من مختلف محافظات الجنوب، أو ما كان يعرف بـ(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، وله عدد من الدوائر المتخصصة».

وقال: «في يوم 4 مايو 2017م احتشد الجنوبيون في عدن بتظاهرة مليونية، وتمخض عن ذلك الاحتشاد ما سمي بـ(إعلان عدن التاريخي) الذي خوّل اللواء عيدروس الزبيدي بإنشاء مجلس سياسي جنوبي استجابة لتطلعات الجنوبيين في إيجاد حامل سياسي لقضيتهم».

وأضاف: «ومن ضمن مكونات المجلس الانتقالي الجنوبي (الجمعية الوطنية الجنوبية)، وهي هيئة تمثيلية بمثابة برلمانٍ معيّن مكّون من 303 أعضاء يمثلون مديريات ومحافظات الجنوب، يترأس الجمعية عضو هيئة رئاسة المجلس ومحافظ حضرموت السابق اللواء أحمد سعيد بن بريك، تحمل الجمعية وظيفة السلطة التشريعية داخل كيان المجلس الانتقالي الجنوبي، وتحتوي على لجان متخصصة، كان الانعقاد التأسيسي لها يوم السبت 23 ديسمبر 2017م».

وتابع: «يضم المجلس أيضا مركز دعم صناعة القرار، والذي تم إنشاؤه من مجموعة منتقاة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في شتى المجالات، ومنذ اللحظات الأولى للإنشاء حرص قادة المركز على وضوح الأهداف والمهام التي سيتولاها، كما أوضحوا أن المركز يقوم على أساس العمل المنهج المبني على أسس وخطى منتظمة محددة المسار وواضحة الهدف، والمنتظمة في نسقها، الواقعية في طرحها، والعملية في معالجتها للمواضيع المطروحة، ويضم المجلس 15 عضوا ويرأسه الدكتور سعيد علي عبيد الجمحي».

واكمل: «ومن خلال المعلومات السابقة التي حصل عليها المركز من «الموسوعة الحرة» على شبكة الإنترنت وقام بتحليلها، يتضح أن المجلس الانتقالي الجنوبي ليس حزبا سياسيا ولا مكونا من المكونات السياسية المعروفة، بل هو إطار أوسع وأشمل لتنسيق جهود الجنوبيين بمختلف انتماءاتهم لتحقيق تطلعاتهم في استعادة الدولة الجنوبية بحدود 22 مايو 1990م».

واستطرد: «وهذا ما ورد أيضا في أحد بنود إعلان التأسيس «المجلس ليس حزباً ولا مكوناً سياسياً أو اجتماعياً أو فئوياً أو نخبوياً... إلخ، له مشروع سياسي خاص بأعضائه وأتباعه ومناصريه، بل هو إطار قيادي وطني ينظم وينسق قدرات وإمكانيات قوى ونخب الشعب وأفراده صوب تحقيق أهدافه وتطلعاته، فضلا عن أن الانتماء للمجلس لا يخضع لمسألة العضوية كما هو في الأحزاب والكيانات السياسية المتعارف عليها، بل على أساس الولاء الفكري والوجداني للمشروع التحرري»، يقوم بناؤه المؤسسي على أساس الانتماء والولاء الفكري والوجداني لأهداف وغايات المشروع الوطني التحرري الذي يحمله، وليس على أساس الانتماء العضوي إليه حسب المتعارف عليه في الانتماء إلى الأطر التنظيمية السياسية، الحزبية, المجتمعية».

واختتم المركز تحليله بالقول: «ومن هنا يمكن القول إن المجلس الانتقالي الجنوبي قد وُلِد عملاقا كبيرا بحجم قضية الجنوب ودولته المصادرة، وهو يحمل أهداف وتطلعات شعب بأكمله وليس جماعة أو نخبة سياسية كما هو حال الأحزاب والمكونات السياسية المتعارف عليها.. لذلك فإن المجلس الانتقالي حرص عند الشراكة في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال الجديدة أن يكون طرفا مستقلا يوازي السلطة الشرعية وليس جزءا منها».